



المائية وتأثير ذلك على القطاع الزراعي"، مشدداً على أن: "70% من موارد العراق المائية تأتي من خارج حدوده، ما يجعل التنسيق الإقليمي أمراً حيوياً لضمان الأمن المائي في المستقبل".

وفي سياق متصل، أشار ذياب إلى وجود استقرار نسبي في هور ابن نجم بفضل تأمين كميات كافية من المياه، مما ساهم في الحد من الهجرة السكانية من المنطقة.

وأضاف أن: "الوزارة تعمل على تنويع الثروة السمكية والحيوانية في الهور استناداً إلى دراسات استشارية دولية، لضمان استدامة النظام البيئي هناك".

أما في المناطق الصحراوية، فقد أشار الوزير إلى أن الوزارة وزعت المرشات المحورية لتعزيز الزراعة في تلك المناطق، مؤكداً أن: "بحر النجف شهد تحسناً ملحوظاً بعد السيطرة على الآبار التدفقية، مع خطط مستقبلية لتحويل المنطقة إلى مركز للإنتاج السمكي وتنشيط السياحة البيئية".

وعن أوضاع الأهوار في جنوب العراق، لفت ذياب إلى أن: "عودة المياه إلى الأهوار أدت إلى تراجع معدلات الهجرة وعودة العائلات إلى مناطقها"، مشدداً على أن الوزارة ستواصل دعم استدامة الأهوار رغم التحديات المناخية.

وفيما يتعلق بمحصول الحنطة، أعلن الوزير تحقيق فائض في الإنتاج هذا الموسم، معتبراً ذلك مؤشراً إيجابياً على استقرار القطاع الزراعي.

وأضاف، أن: "وزارة الموارد المائية تعمل على تعزيز الاستقرار الزراعي في النجف، خاصة في زراعة الشلب والحنطة، مع التزام الحكومة بدعم المحافظة من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى".

وأكد ذياب، أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يواصل دعم القطاع الزراعي عبر تبني خطط لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، خاصة مع تزايد الضغط على المياه بفعل التضخم السكاني وقلة الأمطار.

في ختام المؤتمر، شدد وزير الموارد المائية على أن الأولوية الحالية تتمثل في: "ضمان توفير المياه للأجيال القادمة من خلال توسيع التنسيق الإقليمي وتبني تقنيات حديثة في الري"، داعياً إلى إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة تحديات شح المياه في العراق والمنطقة.

